«ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر»
تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة

د. قوي بوحنية
أستاذ العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أ. عصام بن الشيخ
أستاذ العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تبحث مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومقاربات الدول والمنظمات الدولية في تفسيرها ومعالجتها، ومكافحة الظروف والأسباب المؤدية لها، ومحاولة مقارنة تلك المقاربات المفاهيمية مع المقاربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما تدرس سبل تطويـر التشريعـات الوطنية في الدول النامية لمحـاصرة هذه الظاهرة، التي تحولت إلى "جريمة آمنة"، وظاهرة شـديدة السرعة والتعقيد، كما تدرس أسباب ضعف إجراءات وقف الهجرة، ومحاولة تطويرها لجعلها أكثر فعالية، عن طريق تحقيق المزيد من الاتفاق والتعاون الدولي حولها.

Abstract

This study attempts to study the concept of the phenomenon of illegal immigration, and approaches that countries and international organizations in the interpretation and treatment of this phenomenon, and control of the circumstances and reasons leading to it, and try to compare those approaches with the conceptual approach of Algeria in the fight against illegal immigration. Also considering ways to develop national legislation in developing countries to curb this phenomenon, which turned into a “crime safe”, and the phenomenon of high-speed and complex, is also considering the causes of the failure procedures to stop immigration, and developed it to make it more effective by further agreement and international cooperation around.

تمهيد

ترتبط قضايا الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن الإنسانيّ والأزمات المترتبة عن الخلل الناجم عن عدم تحقيقها، حيث أكّدت الأزمات التي تعيشها فئة المهاجرين والمهاجرين غير الشرعيين العديد من القضايا الخفيّة المرتبطة بقيمة الإنسان "المهاجر" بالنسبة للدولة المستقبلة للمهاجرين، وكان لها دور كبير في كشف حقيقة تعامل الدول المتقدمة مع قضايا حقوق الإنسان والأمن والعنصرية واللجوء السياسي، والتهميش، واستيعاب المهاجرين الشرعيين، صعوبة الاندماج ورفض انسلاخ الهوية الوطنية، مشكلة التطرف والاتهامات الموجهة للجاليات المسلمة بالإرهاب... إلى غيرها من الاتهامات، التي فضحتها ثورات المهاجرين في مدن اسبانية وفرنسية عدّة، أكّدت أنّ فئة المهاجرين سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين فهم في خانة المواطنين من الدرجة الثالثة أو النفايات البشرية على حدّ وصف الرئيس الفرنسيّ الحاليّ نيكولا ساركوزي لمّا كان وزيرا للداخلية في حكومة الرئيس الأسبق جاك شيراك، الذي ضمن نجاحه الانتخابي بفضل أصوات المهاجرين "الفرنسيين من أصول عربية وإفريقية"، ففئة المهاجرين بالنسبة للسلطات الأوروبية متهمة بالتخلف والإرهاب والعديد من الاتهامات غير العقلانية، التي وصلت إلى حدّ التأثير على دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، التي توجد في خانة الاتهام بالتقصير حيال مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

وتؤثّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على الجزائر من ناحية إلزامها بالقيام بواجباتها حيال ضبط الظاهرة وتشديد إجراءات الهجرة إلى الدول الأوروبية، حيث أنّ الجزائر هي واحدة من أكبر ممرات العبور لعشرات المهاجرين ليس فقط من الجزائر بل من كلّ الدول الإفريقية، والمشكلة تقع على الحكومة من ناحية ضبطها للهجرة غير الشرعية التي تموّلها شبكات الهجرة، التي تتقاضى أموالا من المهاجرين غير الشرعيين من أجل الحصول على فرص هروب "غير آمن وغير مضمون" ومحفوف بالمخاطر، لبلوغ الشواطئ الشمالية للمتوسط، مع التشديد على أنّ معظم هؤلاء المهاجرين يصلون إلى تلك الشواطئ وقد قاموا بتمزيق هوياتهم لمنع إمكانية التعرف عليهم وعلى دولهم الأصلية. وتشدّد الجزائر من جهتها عن طريق التشريعيات وخصوصا قانون العقوبات على أن تلتزم بالحدّ من الظاهرة عن طريق الإجراءات العقابية الردعية، وذلك من خلال فرض حبس وتغريم من يجري القبض عليهم ممن قام بالهجرة بطرق غير شرعية، وإشاعة مصير هؤلاء الموقوفين لردع الأفراد عن مثل هذه الممارسات والسلوكيات، وفي المقابل، عرض فرص عمل وشغل وتمويل مشاريع لصالح الشباب لإغرائهم باستخدام ورقة التنمية، لإنجاز مشاريع تضمن لهم الحقّ في العمل والأجر والربح، وتغنيهم عن التفكير في الهجرة والبحث عن بديل خارج الوطن.

اهداف الدراسة

وبناء على ما تقدّم بالإمكان طرح الإشكالية التالية لدراسة الظاهرة:

1. هل هناك اتفاق في تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية بين الدول المتقدمة والدول النامية والمنظمات الدولية المهتمة بهذه الظاهرة الخطيرة؟
2. كيف السبيل إلى تحقيق تعاون لمحاصرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون المساس بمصالح الدول النامية؟
3. هل تحقّق السياسات الجزائرية للهجرة المصالح الجزائرية، أم أنّها مرتهنة ومرتبطة بالسياسات الأوروبية لضبط الهجرة، تحقيقا للأهداف الأوربية على حساب الجزائر؟
4. وكيف تواجه الجزائر الآثار المترتبة عن تحوّل السياسات الأوربية في مكافحة ظاهرة الهجرة؟

مصطلحات الدراسة

وضع المسؤولون الحكوميون والمشرّعون والخبراء الدوليّون، ومجتمع الباحثين المهتمين بدراسة «ظاهرة الهجرة»، أطرا مفاهيمية ومصطلحات محدّدة لتفسير ظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة، الشرعية منها وغير الشرعية. وتعتبر الأبحاث والقواميس المحدّدة من طرف المنظمة الدولية للهجرة من أكثر الأبحاث دقّة وموضوعيّة، حيث وضعت الأطر المفهوماتية ذات البعد الكوسموبوليتاني، المدافع عن الإنسان باعتباره «مشتركا إنسانيّا» ساميا. حيث لا يزال مفهوم الهجرة -كغيره من الكثير من المفاهيم والظواهر الإنسانية الأخرى-، مرتهنا بمقاربات الدول أو أيّ طرف من أطراف المجتمع العالميّ في تعريفه وتفسيره، وأفضت ظاهرة تعدّد المقاربات الدولية في تعريف ظاهرة الهجرة، إلى تعدّد منظارات وزوايا الرؤية والتفسير والتحليل لهذه الظاهرة، التي تحتاج إلى ضبط اصطلاحيّ دقيق، للانطلاق منه لبناء بحوث موضوعية تخدم الإنسان وتقدّر قيمته الإنسانية بعيدا عن تصورات الدول والحكومات.

وتؤثّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على الجزائر من ناحية إلزامها بالقيام بواجباتها حيال ضبط الظاهرة وتشديد إجراءات الهجرة إلى الدول الأوروبية، حيث أنّ الجزائر هي واحدة من أكبر ممرات العبور لعشرات المهاجرين ليس فقط من الجزائر بل من كلّ الدول الإفريقية، وستحاول هذه الدراسة بحث الآثار المترتبة عن تطور هذه الظاهرة، ودروها في تحوّل السياسة الجزائرية لضبط ظاهرة الهجرة النظامية وغير النظامية على حدّ سواء.

الاطار المفاهيمي

أولا: تحقيق الاتفاق في تحديد المصطلح

رغم اتفاق المجتمع الدوليّ على اعتبار القانون الدوليّ الحاكم والناظم الأساسيّ لسلوك الحكومات والأفراد حيال هذه الظاهرة، إلاّ أنّها دخلت في إطار بناء العلاقات غير المتوازنة بين دول الشمال المتقدمة ودول العالم الثالث المتخلفة، وأصبح كلّ طرف يعتمد المقاربة التي

تلائـم مصالحـه وأهدافه، لتمنع تأكيد الاتفاق حـول المفهوم، وتضع الدول المصدّرة لأفواج المهاجرين، بممارسة الابتزاز ضدّ الدول المتقدّمة، وتحمّلها مسـؤولية عدم القيام بواجباتهـا باعتبارها «شرطيا أو خفر سـواحل» تتولّى منع انتقـال الأفراد إلى دول الشـمال المتقدّة، بطرق غـير شرعية. ويعني ذلك أنّ دول الشـمال المتقدمة تحاول أن تفرض مقارباته الأمنيـة وحتى السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية حيال قضايا الهجرة أو حتى الإرهاب، وتنتج هن هذا الفرض تعدّد مقاربات المفهوم، وظهور عدد من المقاربات السياسية والاقتصادية والأمنية في مواجهة هذه الظاهرة.

يمكـن أن تصنّف الهجرة في صنفـين إما شرعية «النظاميّة» أو غير شرعية «غـير النظاميّة»، أمّا الهجرة «الشرعيـة» فتعني الرحيل وترك الأهـل والوطـن بهدف البحث عـن الرزق أو بحثا عـن ملاذ آمن أو لتحسـين الأوضاع الثقافيـة والعلمية للفرد، أو اللجوء الإنسـاني طلبا للأمـن من التخويف والإرهاب السـلطويّ، أو الحروب والنزاعات، أو بحثا عن تحقيق مستقبل للفرد أو ضمان حقوق للأسرة في المستقبل... إلى غـير ذلك من غايات ومقاصد الهجرة الشرعية، التي تخفي وراءها عجز الدول المصدّرة للمهاجرين عن تحقيق ما سلف ذكره من دوافع الهجرة.[1]

وينصّ القانون الدوليّ على حقّ كلّ فرد في الهجرة والرحيل من بلده، لكنـه لا يعطيه الحقّ في الدخول إلى بلـد لا يتمتّع فيه بحقّ المواطنة دون الحصول على حقّ دخوله، وحقّ الدخول حقّ سياديّ للدولة التي يرغب في دخولها المهاجر الوافد، حيث يعتمد البلد المستقبل سياسات للهجرة القانونية تتسـم بالشـفافية والشرعيـة والانتقائية، بمعنى أن للحكومـة الحقّ في اختيار من يجـري قبول إفادتهم، حيث يصنّف في خانة الهجرة غير الشرعية بالنسـبة للدول الأوروبية الحالات التي من بينها[2]:

- من دخل دولة أوربية بدون تأشيرة دخول قانونية صالحة
- من تجاوزت مدة إقامته المدة المصرّح بها.
- من مارس عملا بدون تصريح
- من اخلّ شروط إقامته.

أمّا الهجرة غير الشرعية فتعني رحيل فرد أو مجموعات من الأفراد خـارج البلـد بصورة غير قانونيـة خارج نطاق ما يسـمح به القانون الدوليّ، بحثا عن سـبل حياة كريمة ومسـتقبل أفضـل، حيث ينتهك الراحل القوانين والتشريعات التي تسـمح له بالتنقل ويخالف النظم الدولية المتعارف عليها بطلب تصريح دخول أو فيزا لتشريع الإقامة أو تصريـح العمل، .. ومن أبرز نماذج هذه الهجرة هي هجرة المهاجرين غير الشرعيين من القارة الأفريقية إلى الشـمال القارة الأوروبية، حيث يعتبر الشمال في هذه الحالة الهدف المطلوب من هؤلاء المهاجرين هو الوصول إلى عالم الأوروبيين الحداثيّ الضامن للحريات الإنسانية، العالم الأوربي المعولم الذي فرض هو حلفاؤه في الاقتصاد العالميّ نمط الهيمنة الرأسمالية التي جعلت حياة الفقراء في افريقيا والعديد من الشعوب الفقـيرة في دول أمريكا اللاتينية وآسـيا تعيش حيـاة صعبة ومعقدة ومكلفة، وانعدام الغذاء والسـلع والخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة مقابل تدنّي القدرة الشرائية أو انعدامها، إضافة إلى عدم قدرة الشباب العاطل عن العمل على رسم مستقبلها وتحقيق أمانيها الحياتية في ظلّ بيئة يعمها الفوضى والفسـاد الداخليّ، والتبعية والخضوع الاقتصاديّ لقوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ثانيا: أسـباب هجرة الجزائريين تجاه فرسـنا والدول الأوربية خلال العقود الماضية

كان لموقف البطوليّ للكثير من الجزائريين في الحرب العالمية الثانية دور كبير في تغيير السياسات الفرنسية تجاه الفرنسيين من أصول جزائرية، وكان الدافع الرئيسيّ لهذا الحوّل الكبير السياسيّ والقانونيّ هو الحاجة الفرنسية الماسـة لليد العاملة، وجرت عملية تسهيل الهجرة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة قبل استقلال الجزائر.[3]

كـما قامـت الحكومة الجزائرية والفرنسـية عـلى التفاوض حول هجرة العمال والطلبة بعد اسـتقلال الجزائـر، وخضعت المفاوضات لمسـاومات فرنسـية كبيرة، تخصّ حقـوق العـمال الجزائريين مقابل ممتلكات المعمّرين الفرنسـيين الذين جرى الاستيلاء على ممتلكاتهم بسياسـة التأميم الاشـتراكيّ التـي اعتمدتها حكومة الرئيـس بن بلة، ولم تكـن إجراءات انتقال الجزائريين إلى فرنسـا متشـدّدة كثيرا، نظرا لاسـتمرار الرغبة الفرنسية في سـدّ الفجوة الكبيرة للعمال والفنيين في المشاريع الصناعية بفرنسا.[4]

وقـد كان العـمال الجزائريـون مضطرين للهجرة نظـرا للظروف الاقتصاديـة الصعبة التي مرّت بها الجزائر بعد حرب التحرير المنهكة، إضافة إلى مسـألة انخفاض أجور العمال وكـبر حجم الأسر الجزائرية، إضافـة إلى مزايا الضمان الاجتماعي التي تشـترط الحصول على عمل دائـم وهو ما يوفّر في فرنسـا في ذلـك الوقت أكثر مـن الجزائر، أما الأسباب السياسـية والإدارية فهي القوانين التي سنّها البرلمان الفرنسيّ والتي تسـمح للجزائريين بالعمل في فرنسـا، إضافـة إلى تواجد الكثير من الجزائريين الذين ينشـطون سياسـيا وجمعويـا في إطار الأحزاب والجمعيات الفرنسـية وحتى الجزائرية، وازدياد مصالح الجزائريين في فرنسا.[5]

كما كانت سياسـة الرئيس شـارل ديغول في فرنسا لكسب صداقة الـدول الناميـة من الناحيـة السياسـية دور كبير في تسـهيل هجرة الجزائريين إلى فرنسـا، بـل كان القادة الديغوليون يعتـبرون أنّ اليد العاملـة الجزائرية بمثابة العمود الفقري للتعاون والصداقة الجزائرية الفرنسـية في المسـتقبل، وفي مؤتمر صحفي عقـده الجنرال ديغول في

05 سبتمبر سنة 1960 قال الرئيس شارل ديغول أنّ بإمكان عمالة الجزائريين أن تحوّل فرنسا والجزائر الفرنسية إلى دولة مزدهرة في حال رفض الانفصال، ما يعني الاعتراف الفرنسيّ بقيمة العمالة الجزائرية –رغم أنّه جرى تسييس هذا الموقف ضدّ استقلال الجزائر-.[6]

كما شهدت السياسات الفرنسية تطورا في سبعينيات القرن الماضي في عدم التشدد حيال استخدام العمالة الجزائرية، وهو ما حدث في مجال البتروكيماويات، حيث ظلّ النفط الجزائريّ تحت السيادة الفرنسية رغم استقلال الجزائر سنة 1962، وكانت العمالة الجزائرية تساهم بشكل كبير في الصناعة البترولية الفرنسية في الجزائر، وكلن تأميم الجزائر لنفطها في 24 فبراير سنة 1971 سببا لعودة التشدّد الفرنسيّ ضدّ الحكومة الجزائرية والعمال الجزائريين في فرنسا. كما قال جاك شيراك سنة 1976 عندما كان رئيس وزراء فرنسا: «ينبغي ألا تكون في فرنسا أيّة بطالة، لأنّ هناك مليون عامل عاطل، بينما توجد مليون وتسع مائة ألف وظيفة بيد أجنبية»، وهو ما يعني أنّ السياسات الفرنسية تجاه المهاجرين كانت خاضعة للتحولات الداخلية الفرنسية والطالب الانتخابية في فرنسا.[7] وظلّت العلاقة مرهونة بالأوضاع السياسية في الجزائر، التي شهدت تحوّلا هاما نحو الديمقراطية بعد إقرار دستور فبراير 1989، وتأثرت العمالة الجزائرية بأحداث الجزائر والعشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، التي زادت من الهجرة غير الشرعية من الجزائرية تجاه فرنسا، وكشفت تلك الفترة الأوضاع المأساوية للجزائريين في فرنسا، إضافة إلى لجوء الأحزاب الفرنسية اليمينية وغير اليمينية إلى استخدام ورقة المهاجرين في الانتخابات.

ثالثا: أسباب ضعف إجراءات وقف الهجرة

ما الذي يحمل إنسانا إلى المجازفة بروحه، وتحمّل العواقب السياسية والقانونية والأمنية، وتحميل بلده عناء صرف تكاليف باهظة لرصد الظاهرة في الوقت الذي تطالب فيه هذه الدول بدعم العملية التنموية بما يحقّق لها مزيدا من النجاح الاقتصاديّ الكفيل بمنع الهجرة غير الشرعية، وما يدفع بعشرات العرب والمسلمين إلى الهروب بركوب واستخدام زوارق غير مضمونة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، إلى وصل الباحثون إلى اكتشاف تلك الإحصائيات الرهيبة عن حجز نزوح وهروب المواطنين من بلداننا العربية نحو الغرب، إلى أن بلغ عدد الغرقى من العرب من المهاجرين غير الشرعيين في عرض المتوسط، أكثر من شهداء الشعوب العربية في جميع الحروب التي خاضتها الدول العربية ضدّ إسرائيل!؟...، فما يثير الدهشة حقا، هو أنّ التسلّط السياسيّ الذي يعتبر أحد أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية، كان حادثا على عين الدول الأوربية التي تدّعي أنّها تعاني من تزايد ظاهرة الهجرة وتهديدها لها، فقبل انهيار نظام الرئيس التونسيّ المخلوع زين العابدين بن علي مطلع العام الحالي 2011، كان الاتحاد الأوربيّ يشيد بالتجربة التنموية التونسية والديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس، حيث أثبتت التقارير أنّ إدعاء نسبة 08 بالمائة كنسبة تنمية محقّقة في تونس، كان بمثابة رشوة للنظام السياسيّ التونسيّ الذي لم ينجح في تحقيق تنمية بأكثر من 3 بالمائة، للقيام بدور ترويعيّ وإرهاب المواطن التونسيّ وإفقاره حتى لا يفكّر في الهجرة خارج تونس، وهو ما يؤكّد المسؤولية الغربية حيال مظلومياتنا وضعف سياساتنا الوطنية، خصوصا مسألة المواطنة في دولنا العربية والإسلامية..

يمكن أن نحدّد أبرز دوافع الهجرة فيما يلي:

- الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية التي تشهدها دول العالم الثالث، وقد لاحظنا كيف هاجر من الدولة التونسية أكثر من 4000 مهاجر غير شرعيّ في ليلة واحدة نحو إيطاليا، بعد أسبوع فقط من رحيل الرئيس التونسيّ عن الحكم مطلع السنة الجارية، ناهيك عن الحروب والنزاعات التي شهدتها دول القارة الإفريقية وتهديدها لأمن الإنسان فيها. ومن هنا لا يقبل أن يوصف المهاجر غير الشرعيّ نتيجة هذا السبب القهريّ بـ: «المجرم»، بينما هو نتيجة لسياسات حكومة بلده التي قامت بإرهاب الأفراد.
- الشعور بالحرمان السياسيّ: ينتج عن التضييق على حريات الأفراد ومنعها عن التعبير عن الرأي بكلّ ديمقراطية وغياب مبادئ حقوق الإنسان، شعور الفرد بحالة من عدم الاستقرار النفسيّ والاجتماعيّ وعدم الأمن الاجتماعيّ وحتى السياسيّ والاقتصاديّ، وينتج عنها رغبة في اللجوء إلى الرحيل والبحث عن بديل يحقّق الذات والكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق وجب التذكير بما صدر عن مؤتمر فيينا الشهير في جوان 1993 حول تحقيق أمن الإنسان، بأنّ حقوق الإنسان هي بمثابة باقة من الحقوق المترابطة غير قابلة للتجزئة، ولا الفصل، فالإنسان حين يحصل على كلّ الحقوق بمنع حقّ واحد فقط، يجعل النظام الإنسانيّ مختلا، ومرشّحا للانهيار في أية لحظة.
- الحروب والصراعات الأهلية: وهي من أكثر الظواهر المؤذي والمؤثّرة في أمن الإنسان، حيث كانت الحروب والنزاعات العرقية والإثنية والخلافات المذهبية والدينية والطائفية، وصراع الطبقات نتيجة تجذّر وإزدياد نفوذ الأفراد الرأسماليين على حساب أعداد واسعة جدا من الفقراء، والإضرار بالبنية الاقتصادية للبلاد بما يرشّحها إلى الانهيار والتفتيت. إضافة إلى ما حدث في التاريخ الإنسانيّ من حملات تهجير قسريّ عقب الاستيلاء المنظّم على أراضيّ الغير، مثلما حدث مع الشعب الفلسطينيّ المطرود من أرضه، مما تسبّب في تفاقم مشكلة المهاجرين الفلسطينيين إلى الدول المجاورة لفلسطين المحتلة، وما حدث من حروب طائفية في دولة يوغسلافيا السابقة التي انهارت إلى ستة دول على إثر النزاع الإثنيّ والطائفيّ الدينيّ، إضافة إلى الحروب الأهلي والعرقية والإثنية في السودان ونيجيريا ورواندا وبورندي والعديد من دول العالم الثالث.

- الحرمان من الحـقّ في العيش الكريم نتيجة الأزمات الاقتصادية والكـوارث البيئية والفيضانات والمجاعات المهدّدة للشـعوب في دول الجنـوب المتخلفة، التي لا تترك لهـا أيّة فرصة للهروب من الموت سوى الهجرة بحثا عن ملاذ آمن من الكوارث والفيضانات والظروف الطبيعية القاسية. أم الهجرة نتيجة الرغبة في الانتقال مـن حالة عيـش كريمة إلى البحـث عن الرفاه، فهـي حقّ لكلّ مواطن بموجب القانون الدوليّ، وهنا لا بدّ على الراغب في الهجرة أن يلتـزم بشروط الدولة المسـتقبلة والبحث عن قنوات الهجرة الشرعية النظامية، أما إذا سـلك هـذا المهاجر طري فالهجرة غير الشرعيـة فهو يتحمّل نصيبا من المسـؤولية حيـال هذا الاتجاه، وبالرغم من ذلك، لا يقبل أن يوصف المهاجر غير الشرعيّ نتيجة هذا السبب بـ: «المجرم»، حيث أنّ هجرته هي نتيجة لسياسات لأوضاع بلده وسياساتها التي لا تستطيع ضبط المتاجرين بالبشر.
- مغريات الهجـرة، وما تؤدّي له تلك الحوافز والتسـهيلات التي تتقدّم بها الدول الغربية لشـباب الدول المتخلفة، الحاصلين على شـهادات في اختصاصات تحاجهـا الدلو المتقدمة لتسـيير آلتها الاقتصاديـة وحتى الإداريـة، حيث ظهرت دعـوات لمنح فرص للإقامـة المؤقتة والهجـرة إلى الدول المتقدمة مـن أجل العمل والحصـول على فرص عيش أفضل. ووجب التذكير إلى سياسـات بعض الدول المتقدمة التي قمت باسـتحداث تشريعات تسـمح لها بجلـب مهاجرين شرعيين بهدف سـدّ حاجياتها الاقتصادية، وسدّ الفجوة الديمغرافية في المسـتقبل، حيث أنّ فئة المهاجرين المرغوب فيهم والتي أصطلح على تسـميتها في فرنسـا «الهجرة الاختيارية/المنتقاه»، وهي هجرة مسيّسـة تسـعى عبرها الدول للقيـام بسياسـة تمييزية براغماتيـة تخدم أهدافـه الاقتصادية والتنموية ولو على حسـاب الـدول المتخلفة، التي تولت تكوين الشـباب والإطارات الحائزين على شـهادات عليا في اختصاصات هامة، تحتاجها الدلو المتقدة من أجل تحريك عجلتها التنموية.

رابعا: إلزام الجزائر باحترام السياسات الأوربية لتنظيم الهجرة وضبط الهجرة غير الشرعية

قام الأوربيون –بدفع من الجماعات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد الأوروبيّ- بتوحيد سياسـاتهم لضبط الهجرة عن طريق اعتماد اتفاقية «شنغن» واعتماد «نظام المراقبة الأوربي»، وقد تسبّبت هذه السياسة في تحويل مسـألة ضبط الهجرة إلى واحدة من الهواجس الأمنية التي تشترط تعاونا جماعيا من الدول الأوربية والمتوسطية لإنجاحها، وتنصّ القوانين الأوربية على تجريم الهجرة غير القانونية، والتشدّد حيال منح حـقّ اللجوء السـياسيّ والرقابة على الحدود، واعتماد أسـاليب الطرد القـسري على الهجرة غير النظامية، لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، كما نظّمت المادة 62 من معاهدة أمسـتردام حول «الحرية، الأمن، العدل»، الأسـس القانونية الخاصة بسياسـة إصدار التأشيرات والرقابة على الحدود، ومكافحة شبكات الهجرة وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، كما تبنّى المجلس الأوروبي سنة 2003 إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء.

كما سعت الدول الأوربية إلى التنسيق بينها وبين دول المنشأ ودول العبور، لمساعدتها على ضبط الهجرة وتأكيد صدقية الوثائق، وتطويق شـبكات الهجرة غير الشرعية، والحدّ من ظاهرة التشغيل غير القانونيّ لمهاجرين، واعتماد سياسـات تربط جنوب دول المتوسط بالسياسات الأوروبية وتسمح بإعادة المهاجرين غير الشرعيين إليها.

كـما تتعـاون الدول الأوربية مع دول المغـرب العربي من أجل إنشاء مراكز إنذار مبكّر، ومعسكرات مؤقتة لإيواء المهاجرين الأفارقة، الذين يحاولون عبور المتوسط والتسلّل للدول الأوروبية.[8]

الخاتمة

تؤثّـر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشـكل كبير على الجزائر من ناحية إلزامها بالقيام بواجباتها حيال ضبط الظاهرة وتشديد إجراءات الهجرة إلى الدول الأوروبية، كما أنّ الجزائر متضرّرة من ازدياد موجات الهجرة ونزيف الإطارات المسـتمر تجـاه الدول المتقدمـة، ولم تعد الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الجزائرية تمنع الشباب من الحصول على فرص عمل في القطاعين العام والخاص، كما أنّ تشدّد الدول الأوروبية حيال حركة الأشـخاص أصبح يقابل بسياسة المعاملة بالمثل، إذ تتأثر المصالح الأوربيـة في الجزائر مثلما تتأثر المصالـح الجزائرية ومصالح الجاليات الجزائرية في الـدول الأوروبية، لم تعد الجزائر ذلك البلد الذي يكتفي موقـف المتلقّي والمتفرّج على السياسـات الأوروبية، حيث أنّ إيقاف موجات الهجرة مصلحة مشتركة من الجانبين تقتضي التعاون والتفاهم بين جميع دول المتوسـط، وحساب مصالح الجميع دون إضرار بطرف ما أو كسب طرف ما على حساب الآخرين.

الهوامش

[1] مفيد الزيدي، هجرة العرب نحو الغرب: أزمة إنسان أم أزمة أمة؟، أسبوعية العرب الأسبوعي، لندن، (السبت 2010/06/02)، ص ص. 28-29.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، ندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي، جامعة الدول العربية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية جامعة القاهرة، (2007)، ص.09.

[3] عمار بوحوش، الهجرة إلى فرنسا: تاريخها...، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 13، (فيفري/مارس 1973)، ص ص. 23-39.

[4] نفس المرجع.

[5] عمار بوحوش، أسباب الهجرة إلى فرنسا مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 14، (أفريل/ماي 1973)، ص ص. 49-67.

[6] عمار بوحوش، الهجرة... تقييم عام للقضية، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 17، (أكتوبر/نوفمبر 1973)، ص.30.

[7] عمار بوحوش، المال المغتربون ضحايا الأزمات، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 41، (أكتوبر/نوفمبر 1977)، ص ص.101-112.

[8] مصطفى عبد العزيز مرسي، نفس المرجع، ص.11.